11 March 2009
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الثالثة والخمسون
٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩
البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

حلقة نقاش بشأن مبادرات السياسات الرئيسية المتعلقة بتقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

موجز المنسق

١ - عقدت لجنة وضع المرأة، خلال اجتماعها الثالث المعقود في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، حلقة نقاش تفاعلية بشأن موضوع ''مبادرات السياسات الرئيسية بشأن تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)''. وكان أعضاء حلقة النقاش هم: باتريسيا إيسبينوسا توريس، وزيرة العمل والرعاية الاجتماعية، المكسيك؛ وماريلين وارين، جامعة أي يو تي، نيوزيلندا؛ وجوزيف إيمي بيديغا، الأمانة الدائمة للمجلس الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بوركينا فاسو؛ وشهراشوب رازافي، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية. ويسر حلقة النقاش آرا مارغاريان (أرمينيا)، نائب رئيس اللجنة.

٢ - وتشكل الجهود المبذولة لمعالجة عدم المساواة في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل جزءاً من جدول الأعمال العالمي العام لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمتع المرأة بحقوقها الإنسانية، وتمكين النساء والفتيات. وتعهدت الحكومات في عدد من المنتديات، بينها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥) والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة (٢٠٠٠) بالعمل على تحقيق المساواة في تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق عدوى الفيروس/الإيدز. وتتضمن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، التزامات للدول الأطراف بتعزيز المساواة في تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات.

٣ - وأشار المشاركون إلى أنه يتعين لتحقيق تقاسم المسؤوليات بالتساوي، التطرق للمواضيع المتصلة بأعمال الرعاية غير المأجورة، والتوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية، وتقديم الرعاية في سياق عدوى الفيروس/الإيدز. وبينما تم التشديد على أهمية أعمال الرعاية لتكوين رأس المال البشري، وصيانة النسيج الاجتماعي، وتحقيق التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي، فإن استقصاءات استخدام الوقت أظهرت أن النساء والفتيات يؤدين معظم العمل غير المأجور، بما في ذلك الأعمال المترلية وأعمال الرعاية. ولكن، بما أن العمل غير المأجور ليس مدرجاً في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، فإن هذا الشكل من أشكال العمل لا يُحسب في النواتج المحلية الإجمالية ومن ثم يبقى غير مرئي. ونظراً لعدم المساواة في تقاسم هذه المسؤوليات، فإن للمرأة فرصاً أقل لشغل الأعمال المأجورة، وهي لا تزال ممثلة تمثيلاً زائداً في العمل بعض الوقت والعمل غير المنتظم والعمل المؤقت. ولديها أيضاً وقت أقل للتعليم والتدريب، والاستجمام والرعاية الذاتية، والأنشطة السياسية.

٤ - ولاحظ المشاركون الحاجة إلى تقاسم مسؤولية أعمال الرعاية بمزيد من التساوي داخل الأسر المعيشية وفي المجتمع ككل. وبما أن الرعاية تقدم من خلال مجموعة من العلاقات الاجتماعية والمؤسسات، بما فيها الأسرة المعيشية والدولة والسوق والقطاع غير الربحي، فإن هناك أيضاً فرصة لزيادة مشاركة كل أصحاب المصلحة في هذا العمل. وتؤدي الدولة دوراً حاسماً في تقديم الخدمات الاجتماعية، وتنظيم مقدمي الخدمات من غير الدول، وتقديم المساعدات للخدمات الموجهة لأصحاب الدخل المنخفض. غير أن المشاركين أعربوا أيضاً عن قلقهم إزاء كون الأزمة الحالية، شأنها شأن الأزمات الاقتصادية الماضية، تؤدي إلى تحويل في تقديم الخدمات من السوق إلى القطاع غير المأجور، لا سيما فيما يتعلق بأعمال الرعاية.

٥ - وسلط المشاركون الضوء على مجموعة من مبادرات السياسات والاستراتيجيات والتدابير المتخذة لتشجيع تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي. وتم التشديد على الأهمية البالغة لتعزيز الأطر القانونية من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة واتخاذ القرارات والتصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة.

٦ - وتشكل السياسات الاجتماعية، وبخاصة تلك التي تنص على توفير التعليم والرعاية الصحية للجميع، إسهاما رئيسيا في خفض مسؤوليات المرأة المتعلقة بأعمال الرعاية غير المأجورة وتعزيز فرصها للعمل بأجر وأنشطة أخرى. وتحد خدمات رعاية الأطفال والمسنين التي تقدمها الدولة أو التي تمول من الأموال العامة، وكذلك الرعاية المقدمة للمرضى، من الحاجة إلى أن تقدم المرأة رعاية غير مأجورة لأفراد الأسرة. ويمكن أن تعود هذه الخدمات العامة بالفائدة من ثلاثة جوانب: بتقديم رعاية ذات نوعية جيدة، وإيجاد فرص لعمل مأجور في قطاع الرعاية، وتعزيز فرص المرأة للمشاركة في العمل مأجور.

٧ - وأدت التحسينات في مجال قانون العمل الرامية إلى تحقيق المساواة في مكان العمل ومنع التحرش الجنسي والتصدي له إلى وجود عدد أكبر من النساء في العمل المأجور. وتعززت أثار هذه الجهود أكثر عندما اقترنت بسياسات وتدابير لتسهيل التوفيق بين العمل المأجور والعمل غير المأجور، مثلاً بإعطاء إجازة أمومة وإجازة أبوة وإجازة والدية. واعتُبر أن استحقاقات الإجازة لرعاية الأطفال الصغار لكلا الوالدين أو لأحدهما، فضلاً عن التدابير التي تشترط من أن يستخدم الأب إجازة الأبوة أو يفقد حقه فيها، استراتيجيات تعد بتشجيع الرجال على تقاسم المسؤوليات. ولئن كانت هناك بعض التجارب الإيجابية فيما يتعلق بهذه الأحكام، فإن المشاركين أعربوا أيضاً عن قلقهم إزاء انخفاض معدلات استفادة الرجال من إجازة الأبوة والإجازة الوالدية.

٨ - وناقش المشاركون مجموعة من التدابير التي تعترف بقيمة الأعمال المترلية وأعمال الرعاية غير المأجورة التي تقوم بها المرأة. وتهدف هذه التدابير في كثير من الحالات إلى تعزيز تقاسم المسؤوليات، إلى مواجهة الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية للنساء والأسر. وفي بعض الأحيان، تستهدف برامج المساعدة الاجتماعية، من قبيل خطط التحويل النقدي والفوائد النقدية التي تقدم في شكل علاوات للأسر والأطفال، الأسر الفقيرة أو الجماعات الضعيفة لتعزيز صحتها ورفاهها. وعندما تُقترن هذه البرامج بفرص تدريب، فإنها تسهل مشاركة المرأة في الأعمال المأجورة. ويشكل الاعتراف بالأعمال غير المأجورة لأغراض المعاشات التقاعدية لكبار السن استراتيجية أخرى تستفيد منها المرأة في المقام الأول.

٩ - ويشكل الاستثمار في الهياكل الأساسية المناسبة، بما فيها مجالات المياه والصرف الصحي والكهرباء، استراتيجية أخرى تسهل أعمال الرعاية غير المأجورة وتقلل استخدام الوقت، لا سيما في سياق وباء الفيروس/الإيدز. غير أن المشاركين أعربوا أيضاً عن قلقهم إزاء عدم وجود الموارد أو عدم كفايتها، لا سيما في أوقات الأزمات، من أجل توظيف الاستثمارات الملائمة في الهياكل الأساسية والقطاع الاجتماعي، بما فيها تلك الرامية إلى تحقيق تقاسم المسؤوليات وتخفيف عبء أعمال الرعاية. ودعا المشاركون إلى إعطاء مزيد من الأولوية لهذه الاستثمارات وتعزيز التعاون الدولي دعماً لها بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة.

١٠ - وقد أوجد وباء الفيروس/الإيدز مسؤوليات جديدة وغير مسبوقة للمرأة في مجال تقديم الرعاية، ولا سيما عندما تكون النظم الصحية العامة سيئة أو تعاني من نقص في التمويل. ويتاح للفتيات اللائي يغادرن المدرسة لتقديم الرعاية للمصابين بالفيروس/الإيدز أو للإخوة الأيتام عدد أقل من الفرص للحصول على عمل مأجور لائق في المستقبل. وتضطر النساء المسنات بشكل متزايد إلى تقديم الرعاية إلى الأطفال البالغين المرضى، وكذلك إلى اليتامى. لذلك فإن هناك حاجة طارئة لاستجابات في مجال السياسات من أجل دعم تقديم هذه الرعاية، بوسائل منها توظيف استثمارات في الهياكل الأساسية ونظم الصحة العامة. وتشمل هذه الاستجابات الدور المتنامي الذي تضطلع به منظمات الرعاية المترلية في تقديم الرعاية التي لا تستطيع المستشفيات العامة والعيادات المرهقة تقديمها. وفي الوقت نفسه، يحتاج المتطوعون الذين يقدمون الرعاية المترلية إلى التدريب وغير ذلك من الدعم والموارد لتعزيز قدراتهم على تقديم هذه الخدمة الأساسية.

١١ - ودعا المشاركون إلى بذل جهود متجددة لإدراج العمل غير المأجور في نظم الحسابات القومية لأن ذلك سيوضح قيمة هذا العمل ويبرزها ويساهم في وضع سياسات

أفضل وأحسن توجيهاً. وشددوا أيضاً على الحاجة إلى توجيه السياسات الرامية إلى المساواة في تقاسم المسؤوليات إلى مختلف المجموعات من النساء والفتيات بحيث تتأتى الاستجابة بشكل ملائم لحالاتهن الخاصة. فللنساء الريفيات بشكل عام، مثلاً، إمكانية أقل في الحصول على الخدمات من النساء اللائي يعشن في المناطق الحضرية. وغالباً ما يأتي خدم المنازل من الجماعات المحرومة، مثل المهاجرات أو نساء الأقليات العرقية، وغالباً ما يكن في مواقف ضعف كبير، مع أجر منخفض وبدون استحقاقات. وبما أن معدلات الأمية بين النساء لا تزال أعلى منها بين الرجال، فإن قدرتهن على الاستفادة من المهارات والتدريب والتعليم تبقى أيضاً مقيدة.

١٢ - وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى مبادرات لتعزيز القيمة الاقتصادية لأعمال الرعاية بشكل عام، الذي لا تزال أجورها أدنى من الأعمال التي تتطلب مستويات مهارة مماثلة في المهن غير المتصلة بالرعاية. وستعزز هذه الجهود القيمة التي تعطى لأعمال الرعاية وتعود بالفائدة على المرأة مباشرة لأنها عموماً تشكل أغلبية العاملين في الرعاية المأجورة في بلد ما.

١٣ - وشدد المشاركون على أن السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تقاسم المسؤوليات بالتساوي ينبغي أن تشدد بشكل أكبر على دور الرجال والفتيان. فبينما زاد دور المرأة وحضورها في سوق العمل، لم يضطلع الرجال والفتيان بدور متناسب في الأعمال المترلية وأعمال تقديم الرعاية. لذلك ينبغي أن تشمل الاستراتيجيات برامج تعليمية معززة تراعي الاعتبارات الجنسانية، فضلاً عن التدريب والتوعية.

١٤ - وحدد المشاركون ثبات النماذج النمطية الجنسانية والافتراضات النمطية بشأن أدوار المرأة والرجل في المجتمع على أنها أحد العوائق الرئيسية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وسبب رئيسي في عدم المساواة في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل. لذلك ينبغي أن تعالج السياسات هذه النماذج النمطية.